كلية الحقوق

قسم فلسفة القانون وتاريخه

العلاقات الدولية
فيما بين القانون الرومانى فى العصر الإمبراطورى وبين الشريعة الإسلامية

دراسة فى القانون المقارن

رسالة مقدمة

من الباحث : سعيد جحرود سليمان

لنيل درجة الدكتوراه فى القانون

لجنة الحكم

الاستاذ الدكتور/ محمود عز العرب السقا..مشرفاً ورئيساً

استاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه كلية الحقوق جامعة القاهره

الاستاذ الدكتور / عبد العزيز رمضان سمك... عضواً

استاذ الشريعه الاسلاميه كلية الحقوق جامعة القاهرة ورئيس قسم الشريعه سابقاً

الاستاذ الدكتور / السيد عبد الحميد فوده.... عضواً

استاذ فلسفة القانون وتاريخه وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث جامعة بنها

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي

الأَرْضِ وَلا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾

صدق الله العظيم

سوره القصص الآيه رقم ٨٣

إهـــــــداء

قال رسول الله صلى الله علية وسلم

((" إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلا مِنْ ثَلاثٍ : مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ "))

إلى من أمرنى الله بطاعتهما والدعاء لهما بالرحمه والمغفره .

إلى من أرتبط رضاء الله برضائهما .

إلى والدى رحمهما الله .

وإلى زوجتى واولادى وكل من ساعدنى فى انجاز هذا العمل المتواضع.

أهدى ثمرة جهدى عرفاناً ووفاءً وتقديراً لهم

شكر وتقدير

اتقدم ببالغ الشكر والتقدير وعظيم الإمتنان للأساتذه العلماء الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة الذين شرفونى بقبولهم مناقشة رسالتى .

اتوجة بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور محمود عز العرب السقا استاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه كلية الحقوق جامعة القاهرة.

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير للاستاذ الدكتور عبدالعزيز رمضان سمك أستاذ الشريعة الأسلامية كلية الحقوق جامعة القاهرة ورئيس القسم سابقاً.

كما اتقدم بخالص الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور السيد عبد الحميد فودة استاذ فلسفة القانون وتاريخه وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث جامعة بنها.

لقبولهم الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرساله فهذا وسام فخر اعتز به مابقيت حياً ولهما منى كل معانى الاحترام والعرفان أمد الله فى عمرهما وبارك فى علمهما وجعلهما ذخراً لطلاب العلم والمعرفة.

مقدمة عامة

****

– مفهوم العلاقات الدولية :

ينصرف مدلول "العلاقات الدولية" – بوجه عام – إلى العلاقات المتبادلة بين مجموعة الدول والكيانات التى تكون المجتمع الدولى . وهى على هذا النحو تعد أحد الموضوعات الأصيلة في علم القانون الدولى العام .

ولقد تشعبت العلاقات الدولية ، ونمت نمواً كبيراً خلال القرن الحالى ، وخاصة في السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، بحيث لم تعد أكثر الدول ميلاً إلى العزلة قادرة على أن تظل بمنأى عن المد الهائل للعلاقات الدولية في كافة المجالات ، وكان للتقدم العلمى والفنى الهائل – وما نجم عنه من ثورة حقيقية في وسائل النقل وأدوات الاتصال – دوره الحاسم في هذا النمو الكبير للعلاقات الدولية ، على النحو الذي جعل من العالم وحدة متصلة الأجزاء متشابكة الأطراف ، بعد أن ظل لأحقاب طويلة مقطع الأوصال ، بسبب صعوبات الانتقال ، وسوء الفهم الذي ينجم عن صعوبة الاتصال بين الجماعات المختلفة في الغالب الأعم من الحالات ، وتحصن الدول وراء حدودها الإقليمية أو خلف شعارات العزلة للتقليل على قدر المستطاع من وقائع العلاقات الدولية.

وبدهى أن العلاقات الدولية ، شأنها شأن موضوعات القانون الدولى العام الأخرى ،

لم تنشأ سدى أو من فراغ ، وإنما هى نشأت بين الجماعات أو الكائنات السياسية المستقلة منذ أقدم العصور ، ثم بدأت من خلال تلك الخلفية التاريخية تتطور عبر المراحل الزمنية المتعاقبة والمتتالية حتى وصلت إلى واقعها المعاصر ، وإن هذا لا يخرج عن نواميس النشأة والتطور التى تلازم كل موضوعات العلوم المختلفة .

ولا شك أن المدنيات القديمة قد عرفت ، على وجه ما ، العلاقات الدولية سواء فى جانبها السلمى أو المسلح .

– العلاقات الدولية لدى الرومان :

كانت لدى الرومان نظام خاص يحكم العلاقات التى كانت تقوم بينهم وبين غيرهم من الجماعات ، يقوم على وضعه والإشراف على تنفيذه هيئة مكونة من عشرين من رجال الدين يطلق عليهم اسم "هيئة الفيتاليس **Fatiales**" ، وكان هؤلاء الرهبان ينهضون بمهمة تطبيق القانون الألهى المقدس **Jus Sacrum** على علاقات روما بغيرها من الشعوب ، ويطلقون على هذا القانون اسم **Jus fetailes** ، وكان الرهبان يقومون بوظيفتهم عند إعلان الحرب وعند عقد السلم والمعاهدات والمحالفات .

ووفقاً لعادات الرومان كانت علاقات روما مع الشعوب الأخرى تتوقف على ما إذا كانت تربط بين روما والشعب الأخر معاهدة صادقة ، فإن كانت مثل هذه المعاهدة قائمة – سواء كانت معاهدة صداقة **Amicitia** أم معاهدة ضيافة **Hospitium** ، أم معاهدة تحالف **foedus** فإن أفراد الشعب الأخر يتمتعون بالحماية في حالة انتقالهم أو وجودهم في روما . وكانت العلاقات بينهم وبين أفراد الشعب الرومانى تحكمها مجموعة من القواعد هي

قواعـد (قـانون الشـعوب Jus gentiums) ويطبقهـا قـاض خـاص هـو " بريتـور الأجانبPraetor peregrinus " ، أما الشعوب الأخرى التى لا تربطها بروما أية معاهدة فإن أفرادها وممتلكاتها لا تتمتع بمثل هذه الحماية ، بل يحل قتلهم أو استبعادهم ، كما يحل الاستيلاء على ممتلكاتهم .

وعلـى الـرغم مـن أن رومـا في الفـترات المبكـرة مـن تاريخهـا كانـت أكثـر اسـتعداداً للاعتراف بقواعد سلوك دولية تعتبرها ملزمة لها ولغيرها من الدول المتمدنة الأخرى ، مثل المعاملة بالمثل والمساواة القانونية ، فإن تطوراً تدريجياً قد طرأ على هذا الوقت ، حيث بدأت روما في أعقاب بعض الانتصارات العسكرية الحاسمة تنظر إلى أعدائها بوصفهم شعوباً غير متحضرة ، وهو ما حدا بها إلى إنكار أية التزامات قانونية في مواجهتهم ، وبدأت قاعدة المعاملة بالمثل تختفي ، وتضمنت معاهدات روما مع الشعوب الأخرى نوعاً من الشرط الذي يفيد خضوع هذه الشعوب خضوعاً كاملاً لروما ، وأعتبر العالم فلكاً رومانياً ، ومجدها المفكرون الرومان لأنها حققت المهمة التى عهدت بها إليها السماء ، فقد أصبح البحر المتوسط بحيرة رومانية ، ونشرت روما على رعاياها نوعاً من الوحدة أمتد بها من المحيط الأطلسي في الغرب إلى نهرى دجلة والفرات في الشرق ، وعاش العالم بقاعدة المساواة بين الشعوب ، بل على النقيض كانت الصدارة لروما على باقي الشعوب.

وبعد انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى امبراطورية رومانية غربية أخرى شرقية ، وظهور المسيحية والصراع الطويل الذي نشأ بين الأباطرة والدين الجديد ، وديوع المسيحية وانتشارها ، فقد تولت الكنيسة الكاثوليكية – بعد انهيار الامبراطورية الرومانية الغربية –

مهمة توحيد الشعوب المسيحية في دولة واحدة حتى يكون على الأرض راع واحد وقطيع واحد ، واكتسبت الإمبراطورية الرومانية الجرمانية وصف القداسة بتحالفها مع البابا ، وتلقى شارلمان تاجه في عام ٨٠٠ م على يدي البابا ، واعتبر الفرنجة أنفسهم الأداة التى اختارها الله ، بوصف أنهم يمتلكون مساحات منبسطة ويضمون شعوباً عديدة في دولة مسيحية واحدة ، فالله ينظم الشئون المشتركة للبشرية عن طريق الفرنجة **Gesta Dei Per Francos** ، وهكذا تقاسم البابا والامبراطور حكم العالم المسيحي .

– النظرة الإسلامية للعلاقات الدولية :

جاء الإسلام دعوة رائعة لتطوير المجتمع الدولى وتنظيمه ، فهو عقيدة التوحيد الخالص، يدعو الناس كافة إلى عقيدة موضوعية هي التسليم بوجود العلم المطلق والتنظيم المحكم خارج نطاق الكائن الحى – الإنسان – والتسليم بأن الأكوان وما فيهن لم تخلقها صدفة هوجاء أو طبيعة متخبطة عمياء ، ولا هى سابحة في أفلاكها على غير هدى ، بل أن كل ما ينتظمه الكون يشف عما وراءه ، وهو دليل على قيام الحقيقة الأولى والعظمى في الوجود التى ترتبط بها كل الأكوان والكائنات .

وقد انطوت الدعوة الإسلامية على دعوة جميع الأمم إلى الإيمان برب العالمين وبوحدة رسالات الأديان والرسل من حيث مصدرها الألهى وجوهرها ، ويدعو جميع الشعوب إلى وحدتها الإنسانية الكبرى على أساس عقيدة موضوعية جامعة ، إنسانية عالمية تتوحد فيها ونتساوى على قاعدة وحدة القيم الأساسية والأخوة الإنسانية والتعاون على البر ، عقيدة تهدف إلى تحرير الإنسانية من استغلال بعضها البعض ، وإلى تأهيلها لحمل مسئوليتها

الكونية التى لا سبيل إلى القيام بها إلا بعد التحرر من الاستغلال والاستعباد للحكم أو للشهوات وتبديد الطاقات من أجل منافع ذاتية أو فى صراعات عنصرية أو طبقية تدمرها . وهذه الدعوة إلى الوحدة العالمية والأخوة الإنسانية تستمد حيويتها من عقيدة إنسانية موضوعية ذات شريعة عالمية متوازنة القيم ، لا تتجزأ فيها الحرية والعدالة ولا تتنافر : فلا حرية بلا عدالة ، ولا عدالة بلا حرية . ولا يستعبد فيها الأفراد باسم الجماعة ، ولا المجموع لصالح بعض الأفراد . فلا حرية ولا كرامة لجماعة أفرادها عبيد لحكام غير مسئولين ، ولا سلام للشعوب تفصل بينها هوة في مستوى المعيشة أو تمزقها صراعات عنصرية أو طبقية أو مذهبية . دعوة عالمية أن تخاطب شعوب الانسانية أن تتخذ من "وحدتها الأساسية" وهى الأسرة أساساً ومثالاً لوحدتها الانسانية الكبرى . فلا يكون اختلافها إلى عناصر وألوان ولغات شتى سبباً لتنازعها وتقاتلها بل دافعاً لها إلى التعاون والتكافل . " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (سورة الحجرات ١٣) .

ولا ريب أن هذا التصور الشامل لمشاكل الانسانية في مجموعها ، وهذه الدعوة إلى وحدة الإنسانية ، وحدة عقيدة ومصير ، كانت جوهر وأساس التصور الاسلامى للمجتمع الدولى وللقانون الذي يحكمه . ومن هنا فإن الحلول التى قدمتها الشريعة الاسلامية للمشاكل الناجمة عن علاقة المسلمين بمن يخالفونهم في العقيدة كانت تنطلق من هذه الأسس الراسخة .

ولا شك أن النظام الذي كان يسود الدولة الاسلامية أو "دار الاسلام" كما اصطلح على تسميتها ، هو أول نظام ظهر في العالم كما هو معروف الآن بالدولة الاتحادية ، ففي داخل "دار الاسلام" لا توجد حدود إقليمية أو سياسية تفصل بين الشعوب التى تدين بالاسلام ، أو تفصل بين المساحات الإقليمية التى تحيا عليها هذه الشعوب . ذلك أن ولاية الإسلام واحدة ، تشمل الشعوب والأقاليم التابعة لهذه الولاية . وكذلك الأمر فيما يتعلق بالجنسية ، فهى جنسية واحدة لأن الاسلام دين وجنسية معاً . ومعاملة الذميين والمستأمنين معاملة واحدة في جميع الأمصار التى تشملها دار الإسلام ، ورئيس الدولة واحد في دار الاسلام وإن تعدد نوابه في مختلف الأمصار ، وقد تتعدد قيادات الجيوش ولكنها جميعاً تشكل جيشاً واحداً هو جيش دار الاسلام . ولا شك أن هذا النظام لم يكن مألوفاً لدى الجماعات الإنسانية التى كانت قائمة وقت ظهور الإسلام.

وقد يثور التساؤل حول طبيعة العلاقة بين دار الاسلام "الدولة الاسلامية" وغيرها من الدول التى اصطلح على تسميتها "دار الحرب" .

والواقع أن جمهور الفقهاء اتجه إلى أن الجهاد مشروع لحماية الدعوة الاسلامية ودفع العدوان عن المسلمين ، فمن لم يُجب الدعوة ولم يبدأ المسلمين باعتداء لا يحل قتاله ولا تبديل أمنه خوفاً . ومن ثم فإن أساس علاقات الدولة الإسلامية بغيرها يقوم أصلاً على السلم ولا يبيح قتال مخالفيهم لمخالفتهم في الدين ، وإنما يأذن في قتالهم إذا اعتدوا على المسلمين أو وقفوا عقبة في سبيل نشر العقيدة الإسلامية ، فيكون القتال هنا دفعاً للعدوان وحماية للدعوة .

والمتتبع لنصوص القرآن وأحكام السنة النبوية في الحرب يري أن الباعث على القتال ليس هو فرض الإسلام ديناً على المخالفين ، ولا فرض نظام اجتماعى ، بل كان الباعث على قتال النبي صلي الله عليه وسلم هو دفع الاعتداء .

ومع أن القتال شُرع لدفع الإعتداء ، لم يأمر القرآن بالحرب عند أول بادرة من الإعتداء أو عند الإعتداء بالفعل ، إذا أمكن دفع الإعتداء بغير القتال ، أى أن الحرب هنا لا تكون سوى الملجأ الأخير .

وفي ذلك ما يكشف عن النظرة الإسلامية للعالم بإعتباره مجتمعاً دولياً يشمل دار الإسلام ودار الحرب ودار العهد ، ويخضع لمجموعة من القواعد القانونية التى جاءت بها الشريعة الإسلامية .

وقد جاءت الشريعة الإسلامية بمجموعة من القواعد التفصيلية ، التى تحكم علاقات المسلمين بغيرهم من الجماعات في وقت السلم ، وفى وقت الحرب على السواء ، فقد أقامت الشريعة الإسلامية نظاماً متكاملاً لسير عمليات القتال التى تخوضها الجيوش الإسلامية في حروبها ضد الأعداء ، وهو نظام تبرز فيه القيم الإنسانية التى تتعلق بعدم التعرض لغير المحاربين ، ومعاملة الأسرى ، والبعد عن الروح الإنتقامية والإستعمارية، وهو المجال الذى سبقت الشريعة الإسلامية الحركة الإنسانية الحديثة ، فى شأنه ، بمئات السنين .

وعلى ذلك فإن الحضارات في التاريخ القديم والوسيط قد عرفت العلاقات الدولية سواء في مجالها السلمى أو المسلح . وقد تخيرنا من هذه الحضارات حضارتين هما الحضارة